حول كتاب: "النشاط المعجمي بالأندلس"

(الدكتور يوسف عيد)

د. عبد العلي الودغيري(*)





(*) مدير ا امعة الإسلامية / التابعة نظمة ا ؤ ر الإسلامي

صدر عن دار الجيل ببيروت كتاب عجيب غريب عنوانه: **"النشاط المعجمي بالأندلس"** وموضوع على غلافه أنه من **"تأليف د.يوسف عيد"**.

وكان أحد الخوان المهتمين، وهو الأستاذ عبد العزيز الساوري قد أخبرني بوجوده في إحدى مكتبات الرباط، فأسرعت إلى اقتنائه برغبة أن أجد فيه معلومات جديدة أو إضافات إلى ما سبق لي أن تناولته في كتابي: **"المعجم العربي بالأندلس"** الذي كان في أساسه بحثا مطولا نشر أول الأمر في مجلة (عالم الفكر) الكويتية ضمن العدد الخاص بحضارة الأندلس الصادر في ربيع 1981، ثم طبعته بعد ذلك في كتاب مستقل، مع زيادات وتنقيحات، فصدر عن دار المعارف بالرباط سنة 1984 في 156 صفحة.

ولكني بمجرد ما قلّبت صفحات هذا (الكتاب) المطبوع في لبنان، وقرأت بعض ما جاء فيه، حتى أخذتني الدهشة والحيرة، لما رأيت من العجب العجاب: لقد وجدت نفسي أقرأ صفحات وصفحات طويلة منقولة نقلا حرفيا بنصها وهوامشها وتعليقاتها، وأحيانا بقليل من التصرف المخل، من كتابي الذي ذكرته قبل قليل، وذلك دون إشارة لصاحبها ولا ذكر لعنوان الكتاب ولو في هامش صغير، ودون إشارة لصاحبها ولا ذكر لعنوان الكتاب ولو في هامش صغير، ودون وضع أية علامة من علامات التنصيص المتفق عليها بين الباحثين. بل إن السيد يوسف عيد لم يشأ له عركه الواسع أن يتبرع علينا ولو بإشارة صغيرة ضمن اللائحة التي سماها "ثبت المصادر والمراجع".

وكان اعتقادي في بداية الأمر، أن هذه السرقة التي لا سبيل لدفعها أو الشك فيها أو تسميتها بأي أسم آخر سوى هذا الاسم أو ما يراد فه ويدل عليه، إنما اقتصرت على صفحات كتابي المذكور ولم تتجاوزه إلى سواه، حتى تبين لي بعد ذلك، أن الرجل قد تسلط أيضا على أمور أخرى من كتابي الذي نشرته سنة 1983 بالرباط تحت عنوان "أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس" وهو في الأصل رسالة جامعية كتبتها سنة 1975 ونلت بها دبلوم الدراسات العليا في يناير 1976 وجائزة المغرب للآداب سنة 1977. كما سطا أيضا على أشياء من مقالتي المنشورة بالعدد (9) من مجلة (المناهل) (سنة 1977) تحت عنوان: "كتاب السماء والعالم" وهي المقالة التي خصها صاحب "النشاط المعجمي بالأندلس" دون غيرها بإشارة عابرة لا قيمة لها في هامش مغمور من هوامشه بصفحة (157) على الطريقة المقصودة الآتية: "انظر في مجلة المناهل المغربية عدد 1977/9 بحثا حول معجم السماء والعالم". هكذا دون ذكر صاحب المقالة، ودون اعتراف بأن كل ما نقله حول كتاب لسماء والعالم (من ص.154 إلى ص.157) هو جملة وتفصيلا مسروق من مقالتي المذكورة ومن كتاب "المعجم العربي بالأندلس"، علما بأن لا أحد من الباحثين قبلي لم يسبق له أن وصف هذا الكتاب أو تحدث عن محتوياته والمخطوطة الموجودة منه.

ثم إني بعد ذلك، كدت أعتقد وأقول: لعل ما بقي من صفحات الكتاب الذي نسبه السيد يوسف عيد لنفسه، هو من جهده الخاص ومن تعبه المضني وكد يده وعرق جبينه، حتى تأكد لي عن طريق المقابلة النصية وتتبع دقيق لسائل

صفحات الكتاب وفقراته، أن كل ما لم ينهبه من دراساتي المذكورة، فهو أيضا مسروق بشواهده وهوامشه وتعليقاته من كتابات أخرى لباحثين آخرين. وهم على التوالي:

1) كتاب "الحركة اللغوية بالأندلس" للأستاذ ألبير حبيب مطلق، وأحيل هنا على الطبعة الصادرة منه في بيروت سنة 1967. وقد اغتصب منه صاحبنا حوالي 81 صفحة.

2) دراسة الدكتور أحمد مختار عمر المنشورة بمجلة (اللسان العربي) العدد 8 ج 3 بعنوان: (معاجم الأبنية في اللغة العربية). وقد نهب منها صاحبنا حوالي 1 صفحة.

3) كتاب الدكتور تمام حسان: "اللغة العربية: معناها ومبناها"، وأحيل هنا على طبعته الصادرة بمصر سنة 1973. وقد نهب منه حوالي 16 صفحة.

4) كتاب الدكتور عبد العزيز مطر: "لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة"، وأحيل هنا على طبعته الصادرة بمصر سنة 1967، وقد نهب حوالي 11 صفحة.

5) كتاب الأستاذ محمد أحمد أبو الفرج: "المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث"، وأحيل هنا على طبعته الصادرة في مصر سنة 1966، وقد نهب منه حوالي 8 صفحات.

6) كتاب "المعجم العربي بين الماضي والحاضر" للدكتور عدنان الخطيب (ط. معهد البحوث والدراسات العليا، مصر 1967). وقد نهب منه حوالي 6 صفحات.

7) كتاب "تاريخ الفكر الأندلسي" للمستشرق الإسباني أنخل جنثالث بالنثيا الذي ترجمه الى العربية الدكتور حسين مؤنس (ط. القاهرة 1955)، وقد نهب منه أكثر من أربع صفحات.

8) كتاب "المعاجم العربية" للدكتور عبد الله درويش (طبعة الانجلو المصرية سنة 1956)، وقد نهب منه صفحة بكاملها.

9) كتاب الدكتور حسين نصار "المعجم العربي نشأته وتطوره. ط.1968" وقد نهب منه أشياء سوف أضير إليها.

هذا فضلا عن كتابي "المعجم العربي بالأندلس" الذي نهب منه حوالي 60 صفحة، وكتابي "أبو علي القالي.." الذي نهب منه حوالي 3 صفحات، وأمور أخرى أخذها من مقالتي بمجلة المناهل كما ذكرت سابقا.

وإليك تفصيل ذلك كله:

1) فالصفحات من 1 الى 6 من "النشاط المعجمي..) بيضاء فارغة إلا من العنوان والإهداء.

2) والصفحات من 7 الى 21 منه، مسروقة من ت.حسان في صفحات كتابه حسب الترتيب: 312-313-39-40-314-316-319-323-325-326-327-330-331-332.

3) ومن 21 إلى 28 مسروقة من كتاب (أبو الفرج) في الصفحات الآتية على الترتيب: 101-102-106-107-108-110-111-112-113-102-116-118-122-123-126.

4) الفقرة الأخيرة من ص.28 مسروقة من ت. حسان ص.231.

5) ص 29 بها تعليق في أقل من أربعة أسطر سيأتي الحديث عنه.

6) ص.30 بيضاء ناصعة البياض.

7) من ص.31 الى ص.55 مسروق من كتاب أ.ح، مطلق في الصفحات الآتية على الترتيب: 41-42-43-44-45-54-55-58-62-63-64-65-68-72-69-77-78-81-83-87-88-92-93-103-104-106-112-112-114-115-117-313-314-316-318-321-322-323-324-325-351-258-254-255-257-264-265-266-268.

8) ص. 55-65 مسروق من كتاب ع.ع. مطر (ص.105 إلى 111).

9) من ص.65 (الفقرة الثانية) الى ص.70) مسروق من ع. الخطيب حسب الترتيب: 14-15-16-35-36-37-38.

10) ص.71 مسروقة من كتابي "المعجم العربي بالأندلس" ص.7-8.

11) ص.72 بيضاء ناصعة.

12) من ص.72 الى ص.81 مسروق من كتاب أ.ح. مطلق على الترتيب: 187-191-201-202-205-206-207-208-210- 2-225-226-228.

13) من ص.81 (الفقرة الثالثة) الى ص.85: منقول حرفيا من (الأمالي لابن علي القالي) (أسماء الزوجة) ومادة (غرر).

14) من ص.85 (الفقرة الثالثة) الى ص.102: مسروق من مطلق في الصفحات الآتية على الترتيب: 227-228-232-233-234-123-124-125-127-128-130-131-133- 13-147-152-153-154-162-163-165-167-169-170-173-338-339.

15) ص.102 إلى 104 معلومات عن ابن السد البطليوسي ملفقة من هنا وهناك.

16) من ص.105 إلى 106 مسروقة من أ.ح. مطلق في صفحات كتابه: 352-354-355.

17) من ص.107 إلي 112 مسروقة من كتابي "المعجم العربي.." في صفحاته على الترتيب: 10-13-16-17-18-19-20-21-25.

18) ص، 113 (الفقرة الأخيرة) من كتاب ح. نصار ج1، ص.315.

19) ص.114 من كتابي "المعجم العربي.." ص.25-26-27.

20) ص.115 من كتاب ع. درويش ص.32.

21) من 116 الى 118 من كتابي "المعجم العربي.." ص 27-28-26 على الترتيب.

22) ص.118 (الفقرة 2) إلى ص.120 من مطلق ص.216 إلى 218.

23) ص. 120 (الفقرة 2) إلى 121 من كتابي "المعجم العربي.." ص.34-35.

24) ص.121 (الفقرة 2) إلى 122 من مطلق ص.220.

25) ص.122 (الفقرة 2) من كتابي: م.ع. بالأندلس، ص.35.

26) ص.122 (الفقرة الأخيرة) من مطلق ص.221.

27) ص.123 إلى 124 من كتابي: المعجم العربي بالأندلس ص.35-38.

28) ص.124 (الفقرة 2) من مطلق، ص.222.

29) ص.124 (الفقرة 3) إلى ص.139 من كتابي: المعجم العربي بالأندلس في صفحاته على الترتيب: 36-38-39-40-28-25-29-30-31-32-33-34-41-43-47-48-49-50-53-54.

30) ص.140 الى 142 من كتابي: (أبو علي القالي..) ص.320-321-322.

31) ص.143 من كتابي: م.ع. بالأندلس، ص.56.

32) ص.144 (الفقرة 2) الى ص.147 من مطلق، ص.372-373-374-375-374.

33) ص.147 (الفقرة 2) من كتابي: المعجم العربي. بالأندلس، ص.56.

34) ص.147 (الفقرة 3) إلى ص.151 من مطلق، ص.375 إلى ص.382.

35) ص. 15 (الفقرة الأخيرة) إلى ص.155 من كتابي: المعجم العربي بالأندلس ص.56-57-58-71-73.

36) ص.156 من كتابي: م.ع. بالأندلس، ص.73 ومقالتي في المناهل ص.239-240.

37) ص.157 من كتابي: م.ع. بالأندلس، ص.81.

38) ص.158 إلي 163 من مطلق، ص.360 إلى 364، ومن 367 إلى 370.

39) ص.164 إلى 174 من كتابي: م.ع. بالأندلس حسب الترتيب: 91-93-94-95-114-115-116-117-112-113-114.

40) من ص.174 (الفترة الثانية) الى ص.177 من بالنثيا، ص: 277-268-269-273-279-282.

41) ص.178 الى 196 من أ.م. عمر من ص.12 الى ص.21.

42) من ص.196 الى 200 (وهو آخر الكتاب) من كتابي: م.ع. بالأندلس ص: 111-108-109-118.

وأعتذر للقارئ الكريم عن هذه المقارنة المفصلة المتتبعة لكل صفحات الكتاب، إذ كانت ضرورية لتأكيد أنه لم يبق للسيد يوسف عيد من هذا المجموع العجيب الغريب الذي وضع عليه اسمه ونسبه لنفسه وسماه تأليفا، شيء يمكن أن نعزوه إليه، سوى بعض حروف العطف وبعض أدوات الربط التي كان لا يجد مندوحة من استعمالها للجمع بين هذا النص المأخوذ من هذا الكتاب وذاك الذي سرقه من كتاب آخر، وسوى جمل ركيكة وتافهة كان يتندَّر بها بين الحين والآخر ويسخر فيها من جمهور قرائه المساكين الذين اشتروا بضاعته المسروقة. وربما تجاوز ذلك الى التطاول والادعاء، كما نجد في هذه الكلمة التي ختم بها مسروقه، فقال بكل صفاقة وزعارة وتبجح وقلة حياء: "لعل هذا الكتاب، جديدا متخصصا (هكذا والله) في جمع مادة مهمة من التراث العربيز وأعترف بأنه قد توكأ في بعض الأحيان على أبنية سابقة، ومع ذلك فقد أنشد (هكذا أيضا) الفرادة فحطي بها وجاء رائدا في التقدم وإن أعطته هذه الريادة قيمة، فقد زادته صعوبة في البحث والتنقيب والنبش في بطون المصادر ومراجعة المخطوطات حتى حجزني وسواس العمل مدة غير قصيرة".

ثم قال بعد ذلك:" ويكفيني تعزية أنه فتح الباب أمام الدارسين والمتخصصين ليقفوا عند عظمة القواميس في الأندلس [ ] وحسبي في كل هذا تمجيد الخالق الذي من علي من (كذا) العطاء مما جعل جهد المقل محصولا وفيرا على بيدر الحضارة".

هذه هي خاتمة الكتاب التي أشهد شهادة لله صادقة مخلصة إنما من إنشائه الضعيف، تبرع بها ولم يسرقها من أحد. ولا سيما أنها دالة على الجهل فأبسط قواعد اللغة والإنشاء وضاربة المثل الواضح على الركاكة والغثاثة والفجاجة.

وها أنت ترى أن هذا السارق الظريف الذي لم تسلم في قلمه عبارة واحدة، لم يكفه ما سرق، ولم يسكت على ما نهب واغتصب، ولم يساوره خوف ولا ندم، ولم يصفر وجهه أو يتغير لونه أو تصطك ركبتاه خجلا وحياء وهو يواجه جمهورا عريضا من القراء، فأبى إلا أن يكشف للناس عن خلف رديء، ويزعم الريادة والتقدم، ويدعي أنه بحث ونبش ونقب ولاقى المهالك والصعوبات، وأقذى العين في الاطلاع على المصادر والنوادر وامخطوطات، وأنه فتح الأبواب المغلقة وصارع المصاريع المقفلة حتى أتى بما لم يأت به السابق ومحال أن يدركه اللاحق، وأنا أتحداه أن يدلني على صفحة واحدة (غير ناصعة البياض) يستطيع أن يزعمها لنفسه من بين سائر صفحات هذا (المجموع) الذي لفقه من هنا وهناك، واختطفه من أيدي أصحابه الحقيقيين ليبيعه في السوق العربية على مرأى الجميع ومسمعهم، بدراهم معدودات، أو يرتقي به بعض الدرجات.

أقول. ثم أستغفر الله. فقد ألهمني، وهو الملهم، بعدما كدت أن وأجزم، فأستدرك على ما قلت، وأصحح ما زعمت: فقد تنبهت الى أن للرجل مع ذلك صفحة واحدة كان علي أن أنسبها إليه بلا منازع ولا مدافع، وأقصد بها صفحة الإهداء التي جاءت بعد صفحة العنوان بالطبع، وحفَّها البياض الناصع من كل جانب إلا ما كان من وسطها الذي جاء فيه بالحرف والنص: "إهداء إلى التي كابدت وضحت، وحرقت صفحة حياتها لتنير صفحات كتابي: إلى امرأتي".

فاعجب لهذا السارق إن شئت، لا لخفة دمه وروحه أو لبالغ ظرفه وملاحته فقط، ولكن أيضا لأمانته وصدقه، فهو بعد أن قضى حاجته من النهب والسرقة، واعتكف الليالي على اغتصاب جهود الآخرين، أبي إلا أن يرجع إلى بيته بـ "المحصول الوفير" كما قال- ويفرغه في حجر زوجته ويقول لها: هذا لك يا عزيزتي. وما علمت المسكينة بالطبع أن ما أهداه لها كان حراما يستحق عليه قطع اليد في الشريعة الإسلامية.

ودع عنك بعد هذا ما قاله في تلك الخاتمة الطريفة من كونه قد "اتكأ على بعض الأبنية السابقة" وهو يقصد بالطبع النصوص التي نهبها وتسلط عليها وتصرف فيها كما شاء. ذلك أن ما فعله لم يكن مجرد اتكاء، وإلا لأسنداته تلك (الأبنية) ودعَّمته حتى يقف على رجليه ويكتسب تقنية البحث الحقيقي وبعرف معنى الأمانة العلمية، فيعزو كل رأي أو قول أو نص إلى صاحبه، ويضع لذلك العلامات الترقيمية الدالة الواضحة، ويعرف أيضا كيف يستفيد منها بالقدر الضروري المباح علميا، ولكن الذي فعله كان سرقة واضحة واعتداء على جهود باحثين سابقين مبيتة ومقصودة، اللهم إذا كان الرجل لا يستطيع أن يميز بين ما هو بحث يُحفظ لصاحبه، ويجازي عليهن وبين ما هو نقل حرفي وسرقة يعاقب عليها.

وصاحبنا هذا، لا يؤاخذ على إثم السرقة وحده، لأنه لم يقف عنده، بل يؤاخذ أيضا على جريرة ما ألحقه بالنصوص المسروقة من تشويه وتحريف وتشويش، كما سنبين بعد قليل. لقد أتى على طائفة من النصوص تختلف في سياقاتها واصطلاحاتها ولغتها وأهدافها فجمع بينها و(ألف)، وأعمل فيها المقص والإبرة: ينقص من هذا قطعة كما يحلو له، ويزيد في ذاك قطعة من نسيج مختلف ولون مغاير، ثم يخيطها بعضها الى بعض، ويصنع منها مرقَّعة يقيسها على حجمه، وبذلك جاء (الكتاب) جبة فيها من كل ثوب رقعة، ومن كل لون قطعة.

ثم حاول أن يداري فعله هذا، ويغطي على سرقته تلك، بضروب من الحيل وألوان من (الصنعة) وأصناف من اللعب بالأيدي ومن الحذلقة، ما أنا ذاكر بعضه فيما يلي:

- فقد يخلط أحيانا بين نصوص مختلفة فيذكر في بداية الصفحة فقرة من كتاب أول ثم يتبعها بفقرة أخرى من كتاب ثان ثم يعود إلى الكتاب الأول فيأتي على صفحة أو صفحات منه.. وهكذا دواكيل.
- وقد يعمد إلى الفقرة الطويلة المكثفة فيفرِّعها الى فقرات عدة، وأحيانا قد يصنع عكس هذا بأن يجمع فقرات قصيرة ويؤلف منها فقرة واحدة طويلة، وربما اكتفى ببضعة أسطر من هنا يدسها في صفحة أو فقرة من هناك، وكل ذلك لإخفاء مسروقاته.
- ومن أصناف الحيل و(الصنعة) في هذا الكتاب أن يدمج بعض الهوامش من نص مسروق في متن النص وصلبه، وربما فعل العكس أي بأن ينزل معلومات من متن النص إلى الهامش ويجعل منها إحالات.
- ويسطو على صفحات كاملة أو فقرات طويلة دون إشارة لصاحبها ومصدرها، إلا أنه قد يضع على معلومة واحدة من المعلومات الواردة بالنص كله رقما يحيل فيه بالهامش على الكتاب المسروق إحالة غامضة مضللة، وكأن الأمر لا يتعلق إلا بتلك المعلومة البسيطة أو الجزئية الصغيرة، مع أنه يتعلق بالنص كله الذي قد يصل إلى صفحات عدة، دون علامة تدل على بدايته ونهايته إلا بالرجوع للأصل وإجراء المقارنة. هذا ما فعله مع بعض المصادر التي سرق منها، ولكنه لم يفعله مع سائر ما أخذه من كتابي: "المعجم العربي في الأندلس" و "أبو علي علي القلالي.." إذ طمس وجودهما وعفَّى على ذكرهما تماما.
- وقد يفعل ما هو أغرب من ذلك وأخفى، فيأتي بنص من هذا الكتاب أو هذه الدراسة ثم يضع لها هامشا أو هوامش من نص آخر لباحث آخر.
- ويذهب في مخادعة القارئ غير هذه المذاهب، فيمد يده إلى بعض ألفاظ النص المسروق الذي لا تدل على مصدره أو نقله الحرفي أية علامة، فيتصرف فيها بإبدال كلمة وإحلال مرادفها أو ما يفيد معناها محلها، كما نرى في (ص.8) حين جعل مكان عبارة تمام حسان الواردة في الأصول قوله: "صلاحيته للجدولة"، أو قوله في مكان آخر (ص.16):

"لعل ما يجب" عوض (لعل ما ينبغي" الواردة بالأصل. أو قوله في ص.25: "ونقصد بالسياق" عوض "وأقصد " في النص الأصلي. ولك أن تقف أيها القارئ الكريم– عند هذه النون الجماعية التي أراد صاحبنا أن يوظفها لتضخيم حجمه، وكيف لا وقد أصبح كل الصيد في جوف الفرَا، وانتفخ الجسم الضئيل وكبرت الصورة وأصبحت كما ترى؟!

- وربما أقحم في النص، بأوله أو وسطه أو آخره، عبارة تشوهه وتفسده كقوله في ص.28: " وللأمانة نقول" على النص الأصلي وهو لتمام حسان. ولا تعجب من غرام صاحبنا الظريف بالأمانة، فنحن في زمن قد اختلت مقاييسه وموازينه، وتغيرت مدلولات ألفاظه ومعاني قواميسه. لعلك لا تدري أن (الأمانة) في قاموس هذا الكتاب إنما تعني كل أضدادها في قواميسنا نحن، تلك القواميس البالية التي أعلن السيد يوسف عيد، في بعض عباراته المقحمة على النصوص الأصلية، أنه حامل لواء الدعوة إلى إحراق ألفاظها والإجهاز على لغتها. وهذا ما لابد أن تعرفه (أيها القارئ الكريم– وتهنئ صاحبنا عليه وعلى شجاعته وجرأته العلمية فيه، فلقد أتى على سرقة صفحات طويلة من الدكتور تمام حسان (من ص.17 إلى ص.28) ثم وجد أن هذا الأخير يختم كلامه بقوله: "فقد رأينا كيف توقعها للمعجم أن يحدد طريقة النطق والتهجية والمبنى الصرفي وضرورة ارتباط شرح المعنى المعجمي بتحديد ضمائم الكلمة الخ"، فعلق على ذلك صاحبنا بنكتة من نكته التي لا تخلو من معنى طريف، وظل خفيف، فقال: "تلك كانت الرؤية، ويبقى كله في حدود التمني، إن لم نصل بمعجمنا إلى المرتبة الرائدة بعيدا عن أي عمل سريع يبغي المرء من ورائه حفنة قروش وتجارة رخيصة. وحسبي أنني أحاول مع غيري ممن يدعون إلى إيقاظ هذه الفكرة، ونفخ الرماد المتراكم فوق جوها لتشتعل وتحرق يابس اللغة، ثم تتفتق بعد الحريق براعم الكلمة، فيحتضنها صدر المعجم الجديد " (ص.28–29).

ألا ترى كيف أن صاحبنا لا يقنع بالقليل ولا تكفيه النيات والتمنيات وإنما يريد العمل وطمح إلى الفعل، ولا يرضى بالعمل السريع الذي لا يريد به أصحابه إلا حفنة من القروش؟ ألا تراه يحب المجد ويركب الصعب ويعد نفسه في طليعة الباحثين الأكفاء العاملين الكادحين؟ ألا تهش ولا تبش؟ ما هذه العظمة؟ ما هذه العصامية؟ ما هذا المجد؟ وهل فهمت عافاك الله– قصده النبيل وحكمته البالغة وما يرمي إليه حين أطلق صرخته الكبرى، وجاهر برسالته العظمى فقال: إنه يعمل مع غيره على إضرام النار وإثارة الغبار، والأخذ بالثأر ومحو العار، وإشعال الحريق وفتح الطريق..؟؟ ألا تصفق؟ ألا ترقص؟ ألا تطرب؟ ألا تأخذك النخوة العربية والحمية الهاشمية؟ أما أنا فأسأل الله أن يجنبنا لهيب هذه النار ويوقف هذا الزحف الذي ينوي صاحبنا أن يقوم به مع زمرة من أصحابه، لأنه لو فعل ذلك لأتى على الأخضر واليابس مما تبقى من جهودنا وأبحاثنا وعزائمنا.

ولقد كان صاحبنا وهو ينهب ويغير على متاع الغير في عجلة من أمره ولهفة، وكانت حالُهُ كحال حاطب الليل

الذي لا يدري ما يحطب، فيجمع في حبله ما غث وما سمن، وربما سرق أشياء وهو لايعرف قيمتها فيبيعها بثمن أقل من ثمنها، وربما فعل العكس، فغالى في قطعة مسروقة، وهو لا يدري مقدار تفاهتها. وقد تقع من يده أشياء وهو لا يعرف قيمتها فيبيعها بثمن أقل من ثمنها، وربما فعل العكس، فغالى في قطعة مسروقة، وهو لا يدري مقدار تفاهتما. وقد تقع من يده أشياء وأثناء الحطب والنهب فتتكسر ولا يعرف كيف يصلحها ويرممها ويرتب أجزاءها، فيقدمها للمشتري على حالها مثغورة مكسورة معيبة، وقد تتشابه عليه القطع بألوانها وأشكالها فيضم بعضها إلى بعض وهي ليست من أصل واحد، والحال أن معرفة ذلك ليس من صنعته، فهو يعرف السرقة فقط. وكل هذا قد لاحظناه في العمل الذي عمله صاحبنا من غير دراية ولا تبصر. ولو تبصر قليلا أو كانت له أدنى دراية بالمتاع المسروق لعرف كيف يغطي بعض عيوبه ويخفي آثار طريقه. وهاك بعض الأمثلة؟

1. فالكتاب– كما يدل عليه عنوانه– خاص بالحركة المعجمية في الأندلس، أو المفروض أن يكون كذلك، ولكن السيد يوسف عيد بعد أن وضع العنوان المذكور، أقحم فيه نصوصا نهبها هي الأخرى من هنا وهناك– لا علاقة لها بموضوع الكتاب. فقد وجدني في كتاب (المعجم العربي بالأندلس) أتحدث عن القواميس الأندلسية الخاصة بالأفعال وأذكر منها كتب ابن القوطية وابن القطاع السرقسطي وغيره. فأحب صاحبنا أن يزيد شيءا على ما ذكرته، فماذا فعل؟ لجأ إلى نقل نصوص بكاملها من بحث الدكتور أحمد مختار عمر حول (معاجم الأبنية في اللغة العربية) من غير أن ينظر فيما ينقله ويحشده، فكانت النتيجة أن أقحم في كتابه نصوصا خاصة بالحديث عن كتاب (فعلت وأفعلت) لأبى حاتم السجستاني وآخر بنفس العنوان للزجاج، وهو لا يعلم أن المؤلفين معا ليسا من رجالات الأندلس ولا كتابيهما من المؤلفات والقواميس الأندلسية.

2. ثم رآني أيضا أتحدث عن أنواع القواميس اللغوية التي عرفتها بلاد الأندلس، فأحب أن يظهر بعض تفوقه ونبوغه ويضيف إضافات أخرى. فماذا فعل؟ لجأ إلى حديث المستشرق الإسباني بلنثيا في (تاريخ الفكر الأندلسي) عن بعض قواميس الأعلام البشرية وكتب الطبقات والتراجم، كمؤلفات ابن الأبار وابن الفرضي وابن بشكوال والخشني وابن عفيون وغيرهم، فنقل ذلك الحديث وهو يعتقد أنه أصاب المرمى وبلغ الغاية، وما علم سامحه الله– أن هذه الكتب لا علاقة لها بالحركة المعجمية اللغوية ولا هي من قواميس الألفاظ أو قواميس المعاني، وأن كلام صاحب (تاريخ الفكر الأندلسي) وارد في سياق آخر غير سياق كتابي في موضوع خارج عن موضوعه.

3. وظل ينهب من كتاب (الحركة اللغوية بالأندلس) ما شاء، ويحطب على عجل خشية أن يفاجئه مفاجئ أو تقع عليه عين حارس، فخلط وجلَّط، كما يقول العامة وله العذر وهو على هذه الحال– فقد تحدث

صاحب (الحركة المعجمية) عن النشاط اللغوي في القرن الثالث وأتبعه بالحديث عنه في الرابع ثم الخامس، فجاء كلامه يحكمه تسلسل تاريخي وترابط منطقي ووفق خطة لا غبار عليها، ولكن صاحب (النشاط المعجمي..) حين سلخ منه ما سلخ، اضطرب وتلجلج واختلط عليه الحابل بالنابل والأول بالآخر، فوضع في ص.31 عنوانا سماه: "1-مدخل: حالة اللغة في الأندلس قبل بدء التأليف المعجمي"، وكان المفروض أن يذكر تحت هذا العنوان البوادر الأولى في التأليف اللغوي بالأندلس إلى غاية القرن الثالث الهجري الذي ظهرت فيه أولى ثمرات التأليف القاموسي. ولكنه بحكم ترامیه على الموضوع، واضطراب الأمر عليه وهو على حاله التي عليها، جمع تحت العنوان المذكور كل ما ألفه الأندلسيون من مؤلفات اللغة إلى نهاية القرن الخامس. وهكذا حشد نصوصا مسروقة بالطبع- حول القالي والزبيدي وابن القوطية والبكري والبطليوسي وابن سيدة وغيرهم. هذا مع العلم أن (رقم 1) اذي رقَّم به المدخل لم يكن له ثانٍ ولا ثالث في هذا المجموع فظل مفردا يتيما.

وبعد ذلك وضع عنوانا آخر (ص.71) وهو: "الفصل الأول: القالي وأهمية مدرسته" فكرر فيه وأعاد الحديث عن القالي والزبيدي والبطليوسي وابن سيدة وغيرهم ممن ذكروا في (المدخل) على أنهم ينتمون إلى الفترة التمهيدية السابقة لمرحلة التأليف القاموسي.

4. وكان وهو في غمرة ما هو فيه من النهب والسلخ والاستيلاء- لا يلتفت إلى ما يقع فيه من أخطاء في بعض الأسماء وتحريف بعض الألفاظ تشويه بعض المعلومات التي ينقلها بالبتر أو الإقحام أو التصحيف.

- وهكذا وجدناه مثلا ينقل نصا عن الدكتور أحمد مختار عمر جاء فيه: "فأما جرم فلان، فكسب"، فحرفه الناقل وكتب: (فكذب) عوض (فكسب). (ص.179).
- ونقل كلاما عن صاحب (الحركة اللغوية) حول عبد الملك بن طريف جاء فيه: "وله كتاب حسبن في الأفعال" فاضطرب هذا المنقول المسروق في يد سارقه ووقع وتكسر وضاع نصفه الأول وبقي نصفه الثاني فقط، فأمسكه كما هو، وجاء به ووضعه في كتابه على هذا النحو المكسور: "حسن في الأفعال" (ص.42) أي أن لابن طريف كتابا اسمه (حسن في الأفعال).
- وفي ص.47-48 وجدناه وهو يختم لائحة المؤلفات اللغوية الأندلسية بعد نقلها من مواضع شتى من (الحركة اللغوية) لألبير حبيب مطلق، يكتب اسم أبي بكر عاصم بن أيوب البلوي ويضع تحته عناوين كتبه على هذا الترتيب وبحسب هذا الترقيم وهو:

"92 – شرح أشعار الحماسة.

93 شرح كتاب الأشعار الستة الجاهلية.

94 شرح ديوان امرئ القيس.

95 أبو علي الحسن بن علي النمري.

96 شرح كتاب معاني أبيات الحماسة"

ثم يقول بعد ذلك مباشرة وبدون أي فاصل: "فهذه ستة وتسعون مؤلفا تمثل غير اتجاه في اللغة والنحو".

وبذلك جعل من (أبي علي الحسن بن علي النمري) كتابا من كتب عاصم وأعطاه رقما هو رقم (95)، ثم جعل كتاب (شرح معاني أبيات الحماسة) من مؤلفات أبي بكر عاصم المذكور، والصحيح أنه للنمري، وبذلك أصبحت لائحة مكونة من (96) كتابا بما فيها أبو علي النمري (فهو أيضا كتاب من الكتب). ولو رجعنا إلى أصل النص المسروق في ص.325 من كتاب (الحركة اللغوية) لفهمنا وعلمنا أسباب الخلط والخبط. هذا مع العلم أن جملة الشروح الأدبية التي جاء بأسمائها هنا ليست أعمالا لغوية ولا معجمية، ولكنه، كما قلت وكررت، يحطب في ليل حالك لا يدري ما هو آخذ فيه ولا ما هو تارك.

5. وربما وقع صاحب الدراسة المسروقة في خطأ علمين فتجد سارقنا العزيز بحكم كسله وعدم درايته بالموضوع، يتابعه في ذلك الخطأ ويحتذيه خطوة خطوة.

- فقد تحدث صاحب (الحركة اللغوية..) مثلا عن كتاب (أفعال من كذا) للقالي (ص.210-211) فزعم أنه كتاب مخطوط بدار الكتب المصرية وذكر رقمه وصار يصف محتوياته على أنه للقاليز وكان ذلك خطأ منه لم ينتبه له صاحب (النشاط المعجمي..) الذي اكتفى بسرقة كلامه في الموضوع وهو لا يعلم أن الكتاب الذي تحدث عنه ألبير مطلق ليس للقالي قطعا بل لحمزة الأصبهاني.

- ومن هذا القبيل ما ساقه صاحبنا من نصوص وكلام حول (المستدرك في اللغة) للزبيدي، فكتب في (ص.93): "لم تورد لنا المصادر أية معلومات إضافية عن هذا الكتاب سوى اسمه ومن رواه". ثم عاد في مكان آخر فنقل كلاما في أكثر من صفحة فيه حديث عن مخطوطة الكتاب ووصف لمحتواه ومنهج صاحبه فيه (ص.137-138). والسبب في هذا التناقض الواضح أنه كان في الموضع الأول ينقل كلام ألبير مطلق، في حين نقل في الموضوع الثاني كلامي الذي كتبته عن كتاب الزبيدي في (المعجم العربي بالأندلس). ولو كان سارقنا العزيز ذكيا لعمد على الأقل إلى الاستغناء عن الكلام الأول الذي نقله عن مطلق.

ويطول بنا الحديث لو مضينا في تتبع فضائح هذا (النشاط المعجمي..)، وإعطاء الأمثلة على خلطه، وتقديم الأدلة على حيله وألاعيبه التي لجأ إليها لمحاولة إخفاء سرقته ومداراتها. ولا أريد أن أختم هذا المقال دون أن أشير إلى أن

السيد يوسف عيد لم يكتف بسرقة النصوص والمعلومات الواردة في كتاب (المعجم العربي بالأندلس) وغيره، بل لقد جعل من كتابي هذا المحور والمنطلق الأساس الذي ارتكزت عليه سائر النصوص الأخرى المنقولة، والقطب الذي أدار حوله رحى سرقاته كلها، ذلك أنه اغتصب منه منهجه وتبويبه وترتيب فصوله أيضا، وتتبعها نقطة نقطة، ثم حاول بعدها أن يضيف إليه أشياء لم يجدها فيه فلجأ، إلى النهب من المصادر العديدة التي ذكرتها.

ولا يغرنَّك أخيرا أن تجد أيها القارئ الكريم– في آخر هذا (المجموع) لائحة سماها صاحبها (ثبت بأهم المصادر والمراجع العربية والأجنبية)، واشتملت على خمسين عنوانا أولها القرآن الكريم، فما ذلك سوى تمويه، وضرب من الحيل التي أعطينا أمثلة منها فيما سبق.